حدث افتراضي

"المرأة والسلام والأمن وبيجين+25: التقدم المحرز والتحديات المطروحة بالنسبة إلى النساء والفتيات في فلسطين"

نظمته

لجنة الأمم المتحدة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

10 آذار/مارس 21021

موجز أعده الرئيس

انعقدت حلقة النقاش "**المرأة والسلام والأمن وبيجين+25: التقدم المحرز والتحديات المطروحة**" عبر شبكة الإنترنت على هامش الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة في 10 آذار/مارس 2021، برعاية اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأدارت حلقة النقاش سعادة السيدة أديلا راز، نائبة رئيس اللجنة والممثلة الدائمة لأفغانستان لدى الأمم المتحدة. وتألفت الحلقة من جلسة افتتاحية تخللتها ملاحظات أبدى بها كل من نائبة الرئيس وسعادة السيدة فداء عبد الهادي ناصر، نائبة المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة. وتألف فريق النقاش من سعادة السيدة أمل جادو، نائبة وزير الخارجية (دولة فلسطين)، والسيدة هند خوري، وزيرة الدولة السابقة لشؤون القدس (دولة فلسطين)، والسيدة نور سويركي، ناشطة من المجتمع المدني من قطاع غزة. وشاركت الدول الأعضاء في الحدث الذي استمر ساعتين على منصة WebEx. وتابع المشاهدون الحدث على تلفزيون الأمم المتحدة الشبكي وقنوات وسائل التواصل الاجتماعي التابعة للجنة وأتيحت لهم الفرصة لإبداء التعليقات وطرح الأسئلة على أعضاء حلقة النقاش.

وفي الكلمة الافتتاحية، قدمت **نائبة الرئيس راز** موضوع لجنة وضع المرأة لهذا العام باعتباره "مشاركة المرأة واتخاذها القرارات في الحياة العامة بصورة كاملة وفعالة، فضلاً عن القضاء على العنف ضد المرأة". وأشارت إلى أن انعقاد المؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة في بيجين يعتبر نقطة تحول فاصلة بالنسبة إلى المساواة بين الرجل والمرأة وتعريف حقوق المرأة على أنها من "حقوق الإنسان". إلا أن الطريق صوب تحقيق المساواة بين المرأة والرجل وتمكين المرأة على نحو كامل في العديد من البلدان، بما في ذلك فلسطين، لا يزال طويلاً. أما فيما يتعلق بوضع المرأة الفلسطينية، فتحدثت عن عبء العيش تحت الاحتلال العسكري الإسرائيلي المستمر منذ 54 عامًا والقيود التي يفرضها على حقوق المرأة الفلسطينية الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية الأساسية، فضلا عن كفاح المرأة الفلسطينية ضد الأعراف الاجتماعية التقليدية. وقد أصبح التركيز على المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية أكثر أهمية في ضوء

الرجاء إعادة استعمال الورق

الانتخابات التي أعلن إجراؤها في الأرض الفلسطينية المحتلة في عام 2021 وبسبب الحاجة إلى زيادة تمثيل المرأة في المجلس التشريعي الفلسطيني مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة العديد من أوجه عدم المساواة، بما في ذلك الآثار غير المتناسبة لجائحة كوفيد-19 على النساء الفلسطينيات.

وفي ملاحظاتها الاستهلالية، تحدثت **السفيرة عبد الهادي ناصر** عن الدورة الخامسة والستين للجنة وضع المرأة كفرصة لتسليط الضوء على التحديات التي تواجه النساء والفتيات الفلسطينيات في الأرض الفلسطينية المحتلة بعد مرور 25 عامًا على اعتماد منهاج عمل بيجين ومرور 20 عامًا على اعتماد قرار مجلس الأمن 1325 (2000) بشأن المرأة والسلام والأمن. فعلى الرغم من التقدم المحرز على مدى العقدين الماضيين، لا يزال يوجد العديد من أوجه عدم المساواة الصارخة، التي تتفاقم بسبب الجائحة. علاوة على ذلك، فإن أي تقدم محرز قد قوضه مراراً وتكراراً الاحتلال الإسرائيلي، الذي أثر في كل جانب من جوانب الحياة، وتسبب في أزمة إنسانية وأزمة على مستوى الحماية طال أمدهما، وفاقم التحديات التي تواجهها النساء والفتيات الفلسطينيات بسبب الأعراف المجتمعية والثقافية.

إلا أن السفيرة عبد الهادي ناصر شددت على أن النساء الفلسطينيات في جميع أنحاء المنطقة وفي الشتات قد استحوذت على دور محوري في مجتمعهن وفي بناء السلام وإعادة الإعمار والتنمية في الأمة الفلسطينية: فقد تكيّفن عبر الأجيال من أجل الازدهار والتغلب على المشاق والتعاون في الوقت نفسه مع بعضهن البعض في إطار الحركات الشعبية وفي القطاعات الاجتماعية والاقتصادية المتعددة. وبالإضافة إلى ترأس أسرتها المعيشية ورعايتها، تفوقت المرأة الفلسطينية في العديد من المجالات المهنية لتصبح كاتبة وفنانة ووزيرة ومعلمة وطبيبة ومحامية وعاملة في المجال الإنساني ومبدعة. وساعد هذا الانخراط على تسريع مشاركتهم في الحياة الاجتماعية الاقتصادية لفلسطين وتخفيف وطأة ثقافة النظام الأبوي. ودعت السفيرة عبد الهادي ناصر إلى مكانة متساوية للمرأة في النضال الفلسطيني لتحقيق الحق في تقرير المصير والسلام والأمن الحقيقيين بين الفلسطينيين والإسرائيليين، ومنحها أدوار قيادية في الساحة الدبلوماسية. ودعت إلى الوفاء بمنهاج عمل بيجين وقرار مجلس الأمن 1325 (2000)، وكذلك القرارات ذات الصلة بشأن قضية فلسطين، لأنها أساسية لتحقيق إشراك المرأة الفلسطينية وإيجاد حل عادل للنزاع.

وتحدثت **السيدة هند خوري** عما تتسم به النساء الفلسطينيات من مثابرة وصمود يمثلان مدعاة للفخر، لا سيما النساء اللائي يخضعن للحصار المفروض على قطاع غزة والمعتقلات في السجون الإسرائيلية بسبب نشاطهن السياسي. وفي سياق الاحتفال باليوم الدولي للمرأة في ذلك الأسبوع، لا بد من الاحتفاء بشجاعتهن. وأقرت بالتقدم الكبير المحرز منذ انعقاد مؤتمر بيجين: فقد انضمت النساء الفلسطينيات إلى الحركات المناهضة للاحتلال من خلال الدبلوماسية العامة والمظاهرات والمقاطعات وتنظيم المقاومة الشعبية وتقديم المساعدات الإنسانية والخدمات الاجتماعية. وكانت الانتفاضة الأولى أساسية في تحقيق الاعتراف الاجتماعي والوطني بالمرأة في المجال العام. وأوضحت السيدة خوري أن التوقيع على اتفاقيات أوسلو، الذي تزامن تقريبًا مع انعقاد مؤتمر بيجين في عام 1995 والذي حمل في طياته وعدًا بتحقيق الحكم الذاتي والحرية وزيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في العمليات الوطنية أدى للأسف إلى ترسيخ الاحتلال الإسرائيلي بعد اغتيال رئيس الوزراء إسحاق رابين في نفس العام والجهود الإسرائيلية اللاحقة لإبطال الاتفاق. ومنذ ذلك الوقت، كان للاحتلال الإسرائيلي عواقب وخيمة على حياة النساء والفتيات الفلسطينيات بسبب ارتفاع مستويات الفقر، والحرمان من الوصول إلى الموارد الطبيعية، وعنف المستوطنين، والقمع العسكري إلى جانب عزل و "تهويد" القدس الشرقية والحصار المفروض على غزة.

وأوضحت السيدة خوري أن التراجع في حقوق المرأة الفلسطينية المسجل منذ اتفاقات أوسلو تميز بالتغيير التدريجي في التركيز في الخطة المتعلقة بالمرأة، أي الابتعاد عن تناول مباشرة النضال الوطني لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي والقمع اليومي إلى معالجة مظالم النساء من حيث المساواة بين الجنسين والقضايا الاجتماعية. فقد أدى نظام الإفلات من العقاب وإنكار المساءلة عن الانتهاكات الإسرائيلية، إلى جانب تدهور المؤسسات الديمقراطية الفلسطينية وعدم إجراء انتخابات، إلى استبعاد السكان من الخطاب العام، وخاصة الشباب والنساء الفلسطينيين الذين يمثلون غالبية السكان. وإن حالات التجزؤ والتشرذم فيما بين الفصائل الفلسطينية حول اتفاقات أوسلو وغياب استراتيجية ناجحة للتحرير يمكن أن تجد المرأة في إطارها مكانها ودورها السياسي قد أسهما على حد سواء في زيادة استبعادها. وقد أسهم في ذلك أيضا اختلال توازن القوى الكبير بين فلسطين وإسرائيل في مفاوضات السلام والخلاف المتزايد بين السلطة الفلسطينية والمنظمات الشعبية. وأدى ازدياد تدهور الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إلى انتشار المنظمات النسائية في بيئة تحركها الجهات المانحة. كما انتقدت السيدة خوري الطابع المسيّس للحركات النسائية الإسرائيلية وعدم تناولها بشكل كافٍ مسألة الاحتلال. وفي ملاحظاتها الختامية، تحدثت عن تجدد الأمل في العودة إلى الدبلوماسية المتعددة الأطراف بعد التغيير الذي شهدته الإدارة الأمريكية والإعلان عن الانتخابات الفلسطينية. وناشدت السيدة خوري النساء الإسرائيليات القيام بدور أقوى في إحلال السلام بين إسرائيل وفلسطين. فقد نجحن في بناء حركات هامة مثل "منظمة نساء يصنعن السلام" (Women Wage Peace)، لكنهن فشلن في معالجة الويلات المتعددة للاحتلال الإسرائيلي وفي اتخاذ موقف سياسي من مسألة التمييز وعنف المستوطنين ونزع الملكية.

ودعت **الوزيرة أمل جادو** إلى إعادة تصور النظام الاجتماعي – السياسي الفلسطيني، إذ يستحيل على الشعب الفلسطيني تنشيط درب تحرير وطنه في حين أن نصف سكانه مهمشون. وتواجه النساء الفلسطينيات نضالا شاقًا لتولي دورهن في البلد بينما يواجهن "العنف المزدوج" للاحتلال الإسرائيلي ومعدلات عالية من العنف المنزلي في أسرهن. ولفتت الانتباه إلى حصة تمثيل المرأة (نسبة 26 في المائة بدلاً من نسبة 30 في المائة المطلوبة) في المجلس التشريعي الفلسطيني ودعت إلى أن تُخصص لها حصة نسبتها 50 في المائة في المستقبل. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت إلى أن الإحصاءات تبين وجود فجوة هائلة بنسبة 72 في المائة في المناصب الوزارية حيث تُعرض على النساء عادة أدوار "ناعمة" في الشؤون الاجتماعية والصحة وليس في السياسة الخارجية والشؤون المالية، على سبيل المثال. وكذلك، من بين 16 محافظاً في فلسطين، توجد امرأة واحدة فقط، و 12 سفيرة من أصل 107 سفراء. كما توجد فجوة بنسبة 65 في المائة في النظام القضائي.

وتعتبر الوزيرة جدو أن الانتخابات المقبلة تنطوي مع ذلك على أمل تحقيق تمثيل أفضل للنساء والشباب داخل المجلس التشريعي الفلسطيني وفي صفوف القيادة. ففي أعقاب مرحلة ما بعد اتفاقات أوسلو وانخفاض مشاركة المرأة في مفاوضات السلام، سعت المرأة الفلسطينية إلى التركيز على الاحتياجات الاجتماعية وتركت المجال السياسي. وسلطت الوزيرة الضوء على أهمية زيادة تمثيل النساء في المجلس التشريعي الفلسطيني لمعالجة محنتهن في جميع قطاعات المجتمع.

أما فيما يتعلق بإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، فقد أشارت الوزيرة جادو إلى مسؤولية المجتمع الدولي عن تنفيذ قرارات الأمم المتحدة التي تستمر إسرائيل في انتهاكها منذ خطة التقسيم. إلا أن المسؤولية تقع أيضًا على عاتق النساء الفلسطينيات اللائي يتعين عليهن إقامة الشراكات مع الرجال لشق طريق تحرير فلسطين. ويمكن أن يسهم التثقيف والتدريب في مجال تولي الأدوار القيادية وزيادة التوعية التي تقوم بها

وسائل الإعلام وتأمين تأييد القطاع الخاص في تحقيق هذا الهدف. وفي الختام، شددت على أنه بدون تحرير نصف الشعب الفلسطيني، لن يتم التحرر من الاحتلال.

وسلطت **السيدة نور سويركي** الضوء على المرسوم الرئاسي الفلسطيني المؤرخ 2 آذار/مارس 2021 الذي يقيد استقلالية المجتمع المدني ودعت إلى تعديل قانون جمعيات الإغاثة والمنظمات غير الحكومية المعتمد في عام 2000. وسلطت الضوء على دور المجتمع المدني الفلسطيني والمجموعات النسائية كشركاء أساسيين لدولة فلسطين في إنهاء الاحتلال الإسرائيلي. وبينت كذلك كيف أن الأعراف الاجتماعية التقليدية وكذلك سلطة الأمر الواقع الفلسطينية في قطاع غزة وتدابيرها لتقييد عمل المجتمع المدني تؤثر على المنظمات النسائية الفلسطينية والحيز المدني في غزة. وقالت إن هذا "الجو العام غير الداعم" يتجلى في مشاركة المرأة نوعا وكمّا. فقد استُبعدت النساء من عملية المصالحة بين الفلسطينيين والمحادثات الأخيرة في القاهرة وكذلك من آلية إعادة إعمار غزة واللجان الوطنية الأخرى وإدارة جائحة كوفيد-19، وبالتالي حرمت النساء في غزة من إمكانية المساهمة في بناء مجتمع سلمي ومستدام. وهذا الأمر خطير بشكل خاص في قطاع غزة، الذي يعاني من حالة إنسانية مزرية نتيجة الحصار الإسرائيلي والتصعيد العسكري المستمر.

وفيما يتعلق بسبل المضي قدمًا، وصفت السيدة سويركي الانتخابات الفلسطينية بأنها "الضوء في نهاية النفق"، لا سيما بالنسبة إلى النساء اللائي يبحثن عن فرصة لإحداث تغيير ولمعالجة احتياجاتهن القانونية واحتياجاتهم من الحماية والرعاية الصحية، فضلا عن تمكينهن الاقتصادي على المستوى الوطني. وأفادت اللجنة المركزية للانتخابات أن نصف الناخبين المؤهلين هم من النساء، وبالتالي فإن هذه الانتخابات، بفضل زيادة حصة التمثيل في قوائم المجلس التشريعي الفلسطيني، يمكن أن تحقق خطوات تدريجية ملموسة نحو مشاركة سياسية أفضل وإعادة تأهيل النظام السياسي الفلسطيني.

وخلال جلسة **الأسئلة والأجوبة**، وفيما يتعلق بسبل ضمان إدماج ومشاركة المرأة الفلسطينية في جميع مستويات صنع القرار، تحدثت **السيدة خوري** عن ضرورة إتاحة فرصة للمرأة الفلسطينية للمشاركة في المجال العام، بما في ذلك الانتخابات المقبلة، بالنظر إلى وعيهن السياسي الكبير بالفعل. وقد تعهد رؤساء القوائم بالفعل بإدراج المزيد من النساء في القوائم. أما فيما يتعلق بدور الجهات المانحة، فثمة حاجة إلى الاعتراف بمساوئ انتشار المنظمات غير الحكومية، التي أصبحت مصدراً رئيسياً للدخل الاقتصادي للمرأة في ظل غياب خطة إنمائية وانكماش القطاع الزراعي. ودعت إلى تعزيز الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية وإدماج المرأة في النقابات المهنية.

وتحدثت **الوزيرة جادو** عن التقدم الذي أحرزته الحكومة الفلسطينية في تنفيذ اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة بمساعدة وزارة شؤون المرأة والجماعات النسائية. أما بالنسبة لمساهمة المجتمع الدولي في تعزيز دور المرأة في السياسة، فقد ساقت مثال مشروع لوزارة شؤون المرأة، تدعمه عدة دول أوروبية، لتدريب 30 خريجة من مختلف الجامعات والقطاعات الفلسطينية في مجال مهارات القيادة.

وفيما يتعلق بالآليات الوطنية القائمة وجهود المصالحة الوطنية، أوضحت **السيدة سويركي** أنه يمكن ذكر الجهود التي تقودها وزارة شؤون المرأة لتنفيذ قرار مجلس الأمن 1325 (2000) كمثال على آلية وطنية لتشجيع تعزيز ومساءلة ومشاركة المرأة في صنع القرار. أما بالنسبة للمجتمع المدني والانتخابات في غزة، فقد أشارت إلى مشاركة المرأة كمراقب محتمل ومشاركتها في زيادة الوعي بالإجراءات وبأهمية العملية السياسية. إلا أن الأطراف المعنية تواصل استبعاد المرأة من جهود المصالحة الوطنية. وفي الختام،

دعت إلى التمويل غير المشروط للمجتمع المدني في غزة وتعديل المرسوم الرئاسي من أجل زيادة الحيز المدني ومشاركة المرأة فيه.

ورحب ممثل **كوبا** بالحدث الذي يهدف إلى زيادة الوعي والتنديد بوضع المرأة الفلسطينية التي تواجه الاحتلال الإسرائيلي المستمر والمكثف، وأكد من جديد تضامن كوبا مع الشعب الفلسطيني. وأشاد ممثل **مصر** بمثابرة المرأة الفلسطينية في أوقات الصعوبات الكبيرة وسلط الضوء على أهمية النهج الثلاثي – الحقوق والتمثيل والموارد – في النهوض بتمكين المرأة. أما في السياق الفلسطيني، فإن نطاق معايير "الحقوق" أوسع ويشمل الحق في تقرير المصير والعودة، مما يضيف مستويات من النضال لتحقيق التمكين الكامل. وأكد أن حقوق المرأة الفلسطينية تتشابك مع النضال الفلسطيني من أجل الاستقلال. وأعربت ممثلة **تركيا** عن تقديرها للاستماع إلى تجارب أعضاء حلقة النقاش من حيث حقوق الفلسطينيين وحقوق المرأة على السواء. وأشارت إلى ضرورة بذل المزيد من الجهود لزيادة مشاركة المرأة في المفاوضات في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط.

وفي ملاحظاتها الختامية، أكدت **السفيرة عبد الهادي ناصر** على ضرورة اضطلاع المجتمع الدولي بعمل جماعي وبالمساءلة إزاء إسرائيل من حيث مسؤوليتها عن احترام قرارات الأمم المتحدة والالتزام بالقانون الدولي. ودعت جميع الدول الأعضاء إلى العمل سويًا من أجل التوصل إلى حل عادل يضمن حقوق الشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقوق المرأة واستقلال دولة فلسطين، وعاصمتها القدس الشرقية. وأشادت بالعروض التي قدمها المتحدثون حيث أنها تذكر بقوة المرأة الفلسطينية وقدرتها على الصمود والمساهمة الهائلة التي تواصل تقديمها في النضال الفلسطيني من أجل العدالة والحرية والمساواة في الحقوق. كما أشار المشاركون في حلقة النقاش إلى القضايا الداخلية التي يتعين إعطاؤها الأولوية على طريق المساواة والحرية. وفي الختام، حيّت جهود العديد من وكالات الأمم المتحدة واللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف في بناء قدرات النساء والفتيات من أجل تمكينهن الكامل.

اختتمت **السفيرة راز** الحدث.

* * *

**** ملاحظة: يمثل هذا الموجز محاولة لتقديم صورة شاملة عن مداولات الحدث الافتراضي. ويمكن الاطلاع على مقطع فيديو لهذا الحدث على الموقع الشبكي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، www.un.unispal.org وكذلك في صفحتها الرسمية على موقع فيسبوك وحسابها على موقع يوتيوب.*

**** ملاحظة: الآراء ووجهات النظر الواردة في هذا الموجز هي آراء المتحدثين ولا تمثل بالضرورة الموقف الرسمي للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.*